

میالہ یاخذ «المرکزی» الی «الاقتصاد»

مدير الخزينة يصبح

مدير هيئة الصادرات

علي محمود سليمان

**الحكومة ترصد ١١٠ مليار ليرة سورية موزعها ٢٠١٧ منها ٤٣٢ مليون ليرة للدعم الاجتماعي بزيادة ٣٤٪ عن موازنة ٢٠١٦**

الجبوب» و«المطاحن» تطالبان باستثمار بعض الصوامع ..

**مدير الشركة لـ«الوطن»: هجمة غير مبررة على الشركة ومستعد لترك منصبي فوراً إذا طلب ذلك**

تعديل البند / ٢/ من الفقرة / ج/ من الماداة / ٤/ من المرسوم التشريعي رقم ٣٥/ لعام ٢٠١٥ الخاص بالاستجرار غير المشروع للكهرباء، بتحفيض الشريحة المنزليّة المعتمدة في احتساب الضبوط الكهربائيّة. كما أقر المجلس مشروع قانون تعديل المادتين / ٣٨-٤٠/ من القانون رقم / ٢٦/ لعام ٢٠٠٧ لعام ٤٠ الناظم للحجر الصحي النباتي وذلك بهدف الحفاظ على الثروة النباتية من الأمراض والأوبئة.

وفي تصريح للصحفيين عقب الجلسة بين وزير المالية مأمون حمدان أن إقرار مشروع الموازنة العامة للدولة بشكلها الأولي في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها سوريا يعبر عن قوة الدولة السورية بمؤسساتها المختلفة مبيناً أن كل الجهات العامة ناقشت موازناتها في كل الجهات واللجان المالية المختلفة وتم عرضها على المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وبعد مناقشتهااليوم في مجلس الوزراء تم التوصل إلى وضع المشروع الأولي للموازنة العامة للعام ٢٠١٧.

وأشار وزير المالية إلى أن الجانب المتعلق بالإيرادات تتمثل بالضرائب والرسوم والفوائض المختلفة وفروقات الأسعار مبيناً أن الموازنة راعت زيادة الإنفاق في المجالين الجاري والاستثماري مقارنة بالعام ٢٠١٦.

تابع مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة وحدد المجلس شكل أولي لاعتمادات الموازنة العامة لدولة للسنة المالية ٢٠١٧ بمبلغ ٢٦٦٠ مليار ليرة سورية مقابل ١٩٨٠ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٦ (زيادة أكثر من ١٩٨٢ مليار %٣٤,٣) وتوزعت على ٦٧٨ مليار ليرة للاإنفاق الجاري والاستثماري.

وصل حجم الدعم الاجتماعي في الموازنة ٤٢٣ مليار ليرة سورية لاعتماد المجلس التوصية الخاصة بعقد المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الرابع الأول من العام القادم لمراجعة وتقدير المشاريع الاستثمارية لوزارات الدولة بكل دورى ومستمر.

ركفل المجلس وزارات الإدارة المحلية والبيئة والشؤون الاجتماعية والعمل والسياحة وهيئة الاستثمار يعادد لية خاصة للفرص التنموية الزراعية الصناعية والحرفية في الوحدات الإدارية في المحافظات، ليصار إلى حداث تنمية حقيقية على مستوى لريف الفقير والنشيط وخلق فرص عمل حسب خصوصية كل منطقة أو لورية كما تم مناقشة إمكانية إحداث شركة متخصصة بالتصدير من القطاعين العام والخاص.

أقر مجلس الوزراء مشروع قانون

The image shows a series of large, modern cylindrical grain silos made of corrugated metal. They are arranged in a staggered line, receding into the distance. The structure is supported by a network of steel beams and ladders. The sky above is overcast with white and grey clouds.

طالب كل من مؤسسة الحبوب وشركة المطاحن باستثمار عدد من الصوامع على اعتبارها ضرورية لعملها ولا بد أن تكون جزءاً من مستودعاتها على الرغم من تبعيتها لشركة الصوامع، والجدة أيضاً أن ذلك يخدم مصلحة العمل ويسرع في سيره من دون إرباكات، تعدد أمناء المستودعات وعمليات الإدخال والإخراج وما يحتاج ذلك من وقت وجه، إلا أن وزير التجارة الداخلية رأى أن تستمر الأمور على حالها من دون أي تغيير أو تحريك لجهة استثمار الصوامع وذلك وفقاً للقوانين والarrisim الناظمة لذلك.

ولم يخل الموضوع من إشارات للصوامع بخصوص كثرة مستودعاتها وتشعب تبعياتها، لكونه يخلق بيضة مشجعة للهدر والفساد عبر احتفاظها بالإشراف واستثمار معظم الصوامع، وهي من وجهة نظر المطاحن والحبوب لا تتعذر أن تكون مستودعات لعدة شركات، وكل ما ينتتج عن تشابه عمل المستودعات وخاصة المتجاوزة منها من استهلاكات غير مبررة لنفقات الإدخال والإخراج والهدر في الحبوب الذي ينتتج عن مثل هذه العمليات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام شركة الصوامع عبد اللطيف الأمين أن هناك هجمة غير مبررة على شركة الصوامع، الهدف منها نصف ٤٢ عاماً من عمل الشركة وتقييمها، فتوصف الشركة بما تضمه من صوامع عملاقة وسعت تخزينية ضخمة وكواادر كبيرة ومدرية بأنها مجرد مستودعات تابعة لبعض المؤسسات أو الشركات العاملة في قطاع الحبوب.

ويؤكد أنه ليس منمسكاً بمكانه الوظيفي ومنصبه الحالي وأن دفاعه عن الشركة هو حفاظ على دورها ومهامها الأساسية التي تقوم بها منذ ٤٢ عاماً.

10. The following table shows the number of hours worked by 1000 employees in a company.

وفد إيراني في دمشق .. و«الحافظة» تطلب قرض ١٠٠ مليون يورو لدعم القطاع الصناعي

# أليس غرفة تجارة دمشق: مطروب طول الشحن وتسليد المدفوعات بين الابدين

حافظ خراسان: مصرف مشترک قریباً .. وممكن إقامة غرفة تجارة مشتركة

وتحضيرات لتبادل الوفود التخصصية قريباً. لافتاً إلى محدودية وسائل النقل والشحن وضرورة البحث عن حلول وطرق بديلة للتغلب على هذه المشكلة منها الطريق البحري بين مينائي بندر عباس واللاذقية.

وأشار إلى دعم الحكومة الإيرانية لأن تكون العلاقات بين خراسان ومحافظتي دمشق وريفها نموذجاً للتعاون المشترك. لافتاً إلى الإمكانيات الصناعية والت التجارية والخدمات والمعلوماتية والسياحة والطرق وتبادل العلوم بما يعزز العلاقات والعمل على تبيئة الفروع المناسبة لتعاون القطاع الخاص بين الجانبين والبدء بخطوات عملية في هذا الاتجاه.

وفي تصريح لـ «الوطن» وصف رئيس المكتب الإقليمي لاتحاد المصمرين والمستوردين العرب حسن جواد الزيارة بال مهمة والتي يمكن أن تسهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى سوريا وخاصة من الإيرانيين. وأشار إلى ضرورة إيجاد شراكات إستراتيجية خلال المرحلة القادمة لتنشيف اليد العاملة عبر المساهمة بمشاريع الإعمار المستقبلية وزيادة القيمة المضافة وحجم التصدير ورفع قيمة الليرة السورية وتحقيق التعافي الاقتصادي. ويرى ضرورة في العمل بشكل جدي على البنك السوري الإيراني المشترك لتسديد قيم البضائع المتداولة بالعملة الوطنية لكلا البلدين، وتفعيل الخط البحري بشكل مباشر بين مينائي بندر عباس الإيراني واللاذقية كبديل عن الخط البري المقطوع.

عمل قدمتها المحافظة إلى الوفد الإيراني ببحثها مع حوكّمّتهم. وأبرز ما تضمنته هذه الورقة إقامة مركز تجاري دائم في خراسان وأخر في دمشق وريفها لتسويق المنتجات بالاتجاهين التعويضي ما يتطلبه التاجر السوري من أعباء وكلف أجور شحن ونقل في تسويق المنتجات إلى إيران. وكشف الصيّان عن طلب دمشق قرضاً بقيمة ١٠٠ مليون يورو يتم صرفها عبر المصارف العاملة في البلدين لدعم القطاع الصناعي في دمشق وريفها بعد الضرب الذي أصاب هذا القطاع وبينته التحتية إضافة إلى المساعدة في مشاريع شبكات المياه والصرف الصحي والأتمتة وغيرها من المواضيع.

من جهةه أشار محافظ خراسان على رضا رشيديان إلى ضرورة استكمال المباحثات بين محافظة خراسان ومحافظتي دمشق وريفها لإقامة غرفة تجارة مشتركة بهدف إيجاد الوسائل لتنكين وتنمية القطاع الخاص بين البلدين إلى جانب تخفيف الرسوم الجمركية على البضائع المتبادلة والاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية القائمة وتطويرها بما يخدم رسم مستقبل التعاون الاقتصادي وتشكيل لجان فنية لمتابعة بند تنفيذ هذه الاتفاقيات.

ووكشف عن مساعي لوزير الاقتصاد الإيراني باتجاه مصرف مشترك قريباً وتشكيل علاقات مصرية مشتركة بين البنوك لإنهاء مشكلة تسديد قيم البضائع. مشيراً إلى موجود اتفاقيات مدئنة لاستمرار زيت الزيتون السوري

الحرمة، أملاً أن يتعزز هذا الاتفاق ويفيد وأشار القلاع إلى توفر العديد من السوروية التي يمكن تصديرها إلى الإيرانية وتجد إقبالاً عليها مثل الغذائية والخضار والفواكه والأقمشة التي تتمتع بتنافسية عالية وأضاف: إن جتمع الأعمال في سوريا حاليًا في استيراد السلع والمنتجات والمشاركة في المعارض المقامة في إيران الإيرانية إلى الأطلاع على متانة المؤاتي في سوريا. موضحاً أن نشاط ما: في حالة تصاعد في عمليات تكونها تمت بنشاط تجاري وصناعي كبير.

بدوره قدم رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع عرضًا للعلاقات والاتفاقيات التجارية بين سوريا وإيران وخاصة منها اتفاقية منطقة التجارة الحرة الموقعة في العام ٢٠١٢ ومن ميزات تفضيلية للرسوم الجمركية للسلع المتبادلة ووضع الإطار القانوني المشجع على بدء مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية. إذ زادت أرقام التبادل التجاري وارتفاع حجم التبادل أكثر خلال السنوات القليلة الماضية من خلال الاعفاءات الحمر كثرة التي منحها اتفاقية المنطقة

بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أبيب ميالة أن غياب المعابر البرية يهدى العائق الأكبر أمام انتساب السلع والبضائع بين سوريا وإيران، محملاً مسؤولية عرقلة إغلاق المعابر البرية بين سوريا وإيران عبر العراق للولايات المتحدة الأمريكية ما يؤدي إلى قطع أواصر العلاقات التجارية والاقتصادية وعمليات التبادل التجاري بين البلدان الثلاثة.

جاء ذلك خلال اجتماع يوم أمس ضم محافظ خراسان ووفد رجال الأعمال المرافق له بحضور محافظي دمشق وريف دمشق ورئيس وأعضاء غرفة التجارة ورئيس وأعضاء اتحاد المصدررين. إذ دعا ميالة إلى بذل الجهود الازمة باتجاه فتح هذه المعابر أو البحث وإيجاد البديل عن هذه المعابر. واصفًا هذا الموضوع بالهم والحيوي جداً. مقترباً الشحن والنقل الجوي كتعويض عن هذه المعابر.

ولفت إلى وجود الكثير من النقاشات والمباحثات التي جرت قبل هذا الاجتماع التي تصب في وضع الإمكانيات المطلوبة لتطبيق الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين البلدين. مشيراً إلى وجود العديد من المواد الأولية التي تصدر من سوريا إلى إيران ليعاد تصديرها بعد تصنفيتها إلى خارج إيران وعلى رأسها زيت الزيتون السوري وإضافة إلى الزيتون ومستحضراته داعياً إلى تشطيط المعابر بين حافظة خسان ودمشقة.

**ميس يعمم لحصر تدفقات القطع الأجنبي وتوحده استخدامه ضمن الأولويات**

حضور الدعاوى القضائية ومتابعتها .. وتسوية أوضاعها خلال شهر  
أبريل، التأمين تحدد أقساطها، حصصها، الشكارات على التأمين اللازم،

الوطن |

وبالنسبة للجهات العامة التي لديها أموال متحققة لمصلحتها بالقطع الأجنبي خارج القطر (لا سيما وزارة الخارجية والمغتربين- المؤسسة العامة لنقل الكهرباء- المؤسسة العامة السورية للتأمين- مؤسسة الطيران العربية السورية- الشركة السورية للاتصالات- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك) فعليها موافاة صرف سوريا المركزي ببيانات شهرية تقضيية عن هذه الأموال واستخداماتها كافة.

يأتي هذا التقرير انطلاقاً من ضرورة الحصر الكامل للتدفقات الداخلة والخارجية بالقطع الأجنبي للقطاع العام لصرف سوريا المركزي، بغية توفير المعلومات الدقيقة للحكومة عن موارد واستخدامات القطع الأجنبي بما يمكنها من الإدارة الرشيدة للقطع الأجنبي وتوجيه استخدامه نحو الاحتياجات الأساسية والأولويات.

طلب رئيس مجلس الوزراء عmad خميس من جميع الجهات العامة الالتزام والتقيد بالتنسيق السابق مع مصرف سوريا المركزي عند فتح حساب بالقطع الأجنبي لدى المصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي لإجراءات حصر موارد واستخدامات حساباتها بالقطع الأجنبي بمصرف سوريا المركزي أصولاً.

وبين التعميم رقم ١٥ / ٨٣٦ (حصلت «الوطن» على نسخة منه): إنه على الجهات العامة التي لديها حسابات مفتوحة بالقطع الأجنبي لدى المصارف الخاصة المرخصة، موافاة صرف سوريا المركزي ببيانات تقضيية عن هذه الحسابات تتضمن (اسم البنك المفتح لديه الحساب- رقم الحساب المصرفي- نوع العملة) ليصار إلى حصر الموارد والاستخدامات في هذه الحسابات بمصرف سوريا المركزي أصولاً.

خلال شهر واحد من تاريخه، وبشكل دائم، بأي حصة من عقود التأمين الإلزامي للسيارات، في المحافظة التي يتبع لها الفرع الذي لا يحقق الشروط.

وبموجب التعليمي تتوى الهيئة مسؤولية التأكيد من صحة توافق الشروط المذكورة أعلاه، ولها في سبيل ذلك التعاون مع الاتحاد السوري لشركات التأمين من خلال توزع مراكز تجمع الإلزامي في المحافظات، وعلى الهيئة أن تتخذ الإجراءات المناسبة في حال مخالفة التعليمات أعلاه.

يشار إلى أن صحيفة «الوطن» نشرت في وقت سابق عن وجود مشكلات فنية تتعلق ب\_\_.\_\_\_ فروع وهيبة بعض الشركات الخاصة للحصول على حصة أكبر من عوائد التأمين الإلزامي، على الرغم أن بيانات الهيئة لم تظهر لوجود فروع وهيبة، إضافة إلى عجز الاتحاد عن تقديم أي مقترن يطور السوق التأمينية ويعزز التعاون بين الشركات. لتأتي الأسس الجديدة المعتمدة من الهيئة في إطار منع وجود مكاتب وهيبة، وهذا ما أكدته مسؤول في التأمين لـ«الوطن».

بالسرعة المطلوبة، تحت طائلة اتخاذ الهيئة للإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الالتزام، وذلك انطلاقاً من أهمية دور هيئة الإشراف على التأمين في التنظيم والإشراف على قطاع التأمين السوري وجمع الجهات العاملة فيه.

من جهة أخرى حددت هيئة الإشراف على التأمين الأسس الواجب توافرها في فروع شركات التأمين في المحافظات، كي تكون الشركة مؤهلة للحصول على حصة من التأمين الإلزامي للسيارات في تلك المحافظة، وذلك استكمالاً لخطوات هيئة الإشراف على التأمين في مجال الرقابة وتنظيم قطاع التأمين.

وأوجبت الأسس الصادرة عن الهيئة أن تكون الشركة قد حصلت على ترخيص من الهيئة لافتتاح فرع لها في المحافظة، وأن يكون مقر ذلك الفرع في موقع جغرافي ضمن مركز المحافظة، ويوضع على مرکز الفرع اسم الشركة وشعارها بشكل واضح.

وأن يتم إدراج الفرع ضمن السجل التجاري للشركة، وإعلام الهيئة والاتحاد عنوانه وبيانات الاتصال به وأسماء

| محمد رakan مصطفى |

أكمل وزير المالية (ورئيس مجلس هيئة الإشراف على التأمين) مأمون ضرورة التزام جميع الجهات بكافة الأنظمة والقرارات الصادرة من هيئة الإشراف على التأمين، وبشكل الماء والمراسيم والقرارات الناظمة لقطاع التأمين، والتي تنص في مضمونها وتفصيلها على التزام جميع مكونات قطاع التأمين بما فيه من التأمين وإعادة تأمين، وكل من المعاشرة العامة السورية للتأمين وشركة العربي لإعادة التأمين، إضافة إلى السوري لشركات التأمين وكل والتجمعات التابعة له، واتحاد ووسطاء التأمين، وجميع مقدمي التأمينية.

ويحق للهيئة (بموجب تعليم «الوطن» على نسخة منه) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه وتلتزم الجهات المذكورة بتلبية الهيئة من بيانات ومعلومات